عرض حول تقرير تدقيق العمليات المالية والمحاسباتية لجهة بني ملال خنيفرة

برسم السنة المالية 2022

برنامج العرض

سيهم هذا العرض "موضوع النقطة المدرجة بجدول اعمال الدورة" البرنامج التالي:

- إطار عام؛
- مجالات التدقيق؛
- نسبة تنفيذ التوصيات المنبثقة عن التقرير السابق برسم سنتي 2020-2021؛
- أبرز الملاحظات؛
- التوصيات المنبثقة عن التقرير الحالي.

إطار عام

طبقا للمادة 227 من القانون التنظيمي المتعلق بالجهات 111-14 حيث تخضع الجهة لتدقيق **سنوي** تنجزه بشكل مشترك المفتشية العامة للمالية والمفتشية العامة للإدارة الترابية؛

هذا وقد قامت هذه اللجنة خلال الفترة الممتدة من 2023-09-11 إلى 2023-10-26 بتدقيق العمليات المالية والمحاسباتية برسم سنة 2022، إضافة إلى تدقيق بعض النفقات المنجزة خلال الأشهر الأولى من سنة 2023.

مجالات التدقيق

في إطار مهمتها السنوية، قامت اللجنة السالفة الذكر بتدقيق المجالات التالية:

- التخطيط والبرمجة؛
- القوائم المالية ومؤشرات تنفيذ الميزانية؛
- تدبير المداخيل؛
- تدبير النفقات؛
- تدبير المنازعات؛
- تدبير الممتلكات؛
- مسك المحاسبة؛
- حسابات الخزينة؛
- إدارة الجهة.

نسبة تنفيذ التوصيات برسم سنتي 2020-2021

التوصية	نسبة التنفيذ
مراعاة الامكانيات المادية المتوفرة لدى الجهة أو الممكن تعبئتها من طرف الجهة أثناء تحديد البرامج والمشاريع التنموية المقرر إنجازها في إطار برنامج التنمية الجهوية الخاص بالفترة الممتدة ما بين 2020-2027، طبقا للمادة 3 من المرسوم 2.16.299 بتحديد مسطرة إعداد برنامج التنمية الجهوية.	ثم تنفيذها أثناء إعداد برنامج التنمية الجهوية
وضع آلية محكمة تمكن من تطوير أسلوب القيادة التقنية والمالية لمشاريع الجهة التي يتم تنفيذها من طرف الوكالة الجهوية لإنجاز المشاريع، واتخاذ الإجراءات اللازمة من أجل تتبع ميداني فعال لهذه المشاريع.	في طور الإنجاز – حيث تقوم مديرية إعداد التراب والتنمية الجهوية بتنفيذ مقتضيات اتفاقية الشراكة المبرمة بين الجهة والوكالة الجهوية لتنفيذ المشاريع
الحرص على توخي معايير المنافسة والشفافية والمساواة عند إعداد طلبات العروض وإبرام الصفقات من طرف الجهة والوكالة الجهوية لتنفيذ المشاريع.	في طور التنفيذ
إعادة دراسة اتفاقية الشراكة المتعلقة بدعم القطاع الصحي بالأطر الصحية ولاسيما فيما يخص الشق المتعلق بنفقات التسيير	تم إعداد اتفاقية جديدة لتنفيذ هذه التوصية كما تمت المصادقة على برنامج سنوي لاستعمال الموارد المخصصة للتسيير من طرف لجنة التتبع
التقيد بالضوابط المتعلقة بالتعمير مع الاستعانة بالمهندسين المعماريين بالنسبة لجميع المشاريع المتعلقة بالبناء، طبقا للمقتضيات القانونية المتعلقة بالتعمير، ولاسيما بالنسبة للمشاريع المتعلقة بقطاع التعليم وتهيئة الملاعب.	قامت مصالح الوكالة الجهوية لتنفيذ المشاريع ببرمجة مجموعة من الاستشارات المعمارية

نسبة تنفيذ التوصيات برسم سنتي 2020-2021

التوصية	نسبة التنفيذ
العمل على إنجاز الدراسات الخاصة بالمشاريع بالدقة اللازمة لتفادي كل ما من شأنه أن ينعكس على جودة وآجال التنفيذ وكذا كلفة المشاريع المنجزة من قبل الوكالة الجهوية لتنفيذ المشاريع.	تم إبلاغ مصالح الوكالة الجهوية لتنفيذ المشاريع بالتوصية – في طور التنفيذ
الإسراع بإعداد تقييم شامل قصد جرد المشاريع المتعثرة والتي تعرف تأخرا على مستوى الإنجاز للوقوف على الأسباب الكامنة وراء ذلك لتجاوزها من أجل بلوغ أهدافها وتحقيق آثارها الإيجابية على الساكنة.	في طور التنفيذ، يتم التنسيق بين مديرية إعداد التراب والتنمية الجهوية ومصالح الوكالة الجهوية لتنفيذ المشاريع من أجل جرد هذه المشاريع.
الحرص على التنسيق بصفة مستمرة مع الخازن الجهوي بخصوص العمليات المتعلقة بحسابات الخزينة قصد تسوية وضعيتها في أقرب الآجال.	في طور التنفيذ
العمل على فتح باب الترشيح بالنسبة لجميع مناصب المسؤولية الشاغرة بالجهة، مع الحرص على تفادي التأخر في الإعلان عن نتائجها.	ثم تنفيذها
العمل على إرساء مسطرة واضحة تحدد طريقة تلقي ومعالجة وكذا الإجابة على الشكايات المودعة من قبل المواطنين، تحدد بشكل واضح المصالح المسؤولة وكذا الآجال المحددة بتنسيق مع الوكالة الجهوية لتنفيذ المشاريع والمديريات الوزارية على مستوى الجهة والجماعات الترابية.	في طور التنفيذ

أبرز الملاحظات

- ملاحظة في شأن الدراسة المتعلقة ببرنامج التنمية الجهوية حيث أن المشاريع والاقتراحات المعبر عنها خلال مرحلة التشخيص وردت بشكل عام، نفس الشيء بالنسبة لبطائق المشاريع التي لا تحدد مكونات وموقع التركيبة المالية للمشروع.

- ملاحظة في شأن تحصيل بعض الموارد دون الإذن بها كمساهمة الوزارات والجماعات الترابية ومتحصل قروض صندوق التجهيز الجماعي؛

- ملاحظة في شأن بعض تقديرات الميزانية مما أدى إلى إلغاء 18 مليون درهم من الاعتمادات المفتوحة؛

- ملاحظة في شأن تأشير الخازن الجهوي على عملية حصر النتيجة العامة لميزانية 2022 خارج الآجال؛

- ملاحظة حول إمكانية إبرام قروض بسعر فائدة متغير لتقليص خدمة الدين والاستفادة من قروض جديدة بسعر أقل.

التوصيات المنبثقة عن التقرير الحالي

التوصية	نسبة التنفيذ
احترام مبدأ الشفافية والمصداقية في مسطرة تفويت الصفقات العمومية مع التقيد بالإجراءات الجاري بها العمل وإيلاء العناية اللازمة لدراسة ملف المتنافسين ومسك سجل الصفقات	في طور التنفيذ – ثم عقد اجتماع مع الوكالة الجهوية لتنفيذ المشاريع في هذا الصدد بتاريخ 14-06-2024
الحرص على إنجاز المشاريع المنبثقة عن برنامج التنمية الجهوية والتي تدخل في نطاق اختصاصاتها المنصوص عليها في القانون التنظيمي رقم 111-14	في طور التنفيذ – ثم عقد اجتماع مع الوكالة الجهوية لتنفيذ المشاريع في هذا الصدد بتاريخ 14-06-2024
تبني توقعات مالية مضبوطة في إعداد ميزانية الجهة تستجيب لمتطلبات التسيير وتأخذ بعين الاعتبار الالتزامات المالية للجهة	في طور التفعيل
العمل على التسوية المسبقة للوضعية القانونية للعقارات المحتضنة للمشاريع قبل الإعلان عن طلبات العروض المتعلقة بها، وذلك تفاديا لتأخر تنفيذ الأشغال، مع العمل على تجويد التنسيق مع مختلف الأطراف الفاعلة	في طور التنفيذ – ثم عقد اجتماع مع الوكالة الجهوية لتنفيذ المشاريع في هذا الصدد بتاريخ 14-06-2024
العمل على إنجاز دراسات الجدوى والدراسات التقنية الأولية اللازمة، مع إيلاء العناية الضرورية لتتبع تنفيذ الأشغال، وذلك لتفادي كل ما من شأنه أن ينعكس سلبا على جودة وآجال وكلفة التنفيذ ومن أجل ضمان استمرارية ونجاعة المشاريع المنجزة ووقعها الإيجابي على الساكنة	في طور التنفيذ – ثم عقد اجتماع مع الوكالة الجهوية لتنفيذ المشاريع في هذا الصدد بتاريخ 14-06-2024
إيلاء العناية اللازمة لتحديد الحاجيات والمواصفات بالدقة المطلوبة، بما يضمن مطابقة الأعمال المنجزة للشروط التقنية وفق ما هو مقرر في دفاتر التحملات مع ضرورة اتخاذ التدابير اللازمة لتدارك الاختلالات التي سجلتها اللجنة	في طور التنفيذ – ثم عقد اجتماع مع الوكالة الجهوية لتنفيذ المشاريع في هذا الصدد بتاريخ 14-06-2024

التوصيات المنبثقة عن التقرير الحالي

التوصية	نسبة التنفيذ
تفعيل وتحسين المنظومة المعلوماتية بكل من الجهة والوكالة الجهوية لتنفيذ المشاريع، قصد تيسير التتبع المالي والتقني لكافة الدفعات المالية والاتفاقيات والصفقات المبرمة وذلك من مرحلة تحديد الحاجيات والبرمجة إلى تنفيذ المشاريع وتقييمها	تمت موافاة الجهة بست حسابات لتتبع المشاريع بمنظومة HELIOS تقوم وزارة الداخلية حاليا بتفعيل منظومة PMO PDR من أجل تتبع جميع المشاريع
مراعات كافة الشروط اللازمة لإعمال منافسة حقيقية وتوسيع رقعة الاستشارة في إطار مسطرة إبرام سندات الطلب أو عقود القانون العام، بما في ذلك عقود التأمين	
اعتماد إطار تعاقدي مبني على الأهداف ومؤشرات النجاعة بين مجلس الجهة والوكالة الجهوية لتنفيذ المشاريع ولوحة للقيادة على مستوى الوكالة	تمت المصادقة على اتفاقية الشراكة بين الجهة والوكالة الجهوية لتنفيذ المشاريع
وضع برنامج عمل ينبني على جدولة زمنية واضحة تمكن من تتبع تفعيل توصيات مهام التدقيق	تم وضع برمجة زمنية لتنفيذ التوصيات تحت إشراف لجنة تنفيذ التوصيات التي يتم إحداثها سنويا بقرار لرئيس الجهة
دعوة المستثمرين المستفيدين من دعم الجهة للتقيد بالآجال المنصوص عليها في دفتر التحملات الخاص بمنصة أكروبول بني ملال، تحت طائلة تطبيق مضامين الدفتر المذكور (فسخ العقد المبرم مع المستثمر وإرجاع الدعم المالي)	في طور التنفيذ – ثم عقد اجتماع مع المركز الجهوي للإستثمار في هذا الصدد بتاريخ 20-06-2024
التقيد بمضامين القانون التنظيمي 111-14 وكذا دورية وزير الداخلية عدد D2185 بتاريخ أبريل 2018 بخصوص دعم الجمعيات وإبرام اتفاقيات التعاون والشراكة معها، وذلك لتفادي توزيع المساعدات المالية على الجمعيات والأندية الرياضية	

التوصيات المنبثقة عن التقرير الحالي

التوصية	نسبة التنفيذ
دعوة الكاتب العام لجمعية أحمد الحنصالي لإرجاع المبالغ المالية التي استفاد منها بشكل غير قانوني تحت طائلة إعمال المتابعة القضائية	تم تفعيل التوصية - تم إرسال الأمر بالاستخلاص للخزينة الجهوية وعقد اجتماع لجنة التتبع بتاريخ 24-06-2024 من أجل إلزام الجمعية بإرجاع المبالغ
الإحجام من منح تعويضات جزافية عن التنقل لفائدة أعضاء المجلس	في طور التفعيل
اعتماد معايير تضمن قدرة المتنافسين الذين تتم استشارتهم في إطار إبرام عقود القانون العادي، على إنجاز الأعمال، مع تحديد المدة الزمنية اللازمة لإنجاز التوريدات أو الأشغال ووضع شروط خاصة بالضمان بما في ذلك النفقات المبرمة عن طريق سندات الطلب	في طور التفعيل
مسك السجلات المنصوص عليها في المرسوم رقم 2.17.449 بسن نظام المحاسبة العمومية للجهات ومجموعاتها وكذا سجل الممتلكات (طبقا لمقتضيات القانون 57.19 المتعلق بالأملاك العقارية للجماعات الترابية الذي دخل حيز التنفيذ بتاريخ 22 يوليو 2021 والقرار المشترك لوزيري الداخلية والمالية رقم 3710.21)	في طور التفعيل
الحرص على حصر النتيجة العامة لميزانية سنة 2022 داخل الآجال القانونية واتخاذ التدابير اللازمة من أجل تأشير الخازن الجهوي على مختلف البيانات المالية الشهرية والسنوية المرتبطة بتنفيذ الميزانية وكذا وضعية حسابات الخزينة الخاصة بسنتي 2021 و2022	في طور التفعيل

التوصيات المنبثقة عن التقرير الحالي

التوصية	نسبة التنفيذ
الحرص على تتبع استشرافي للالتزامات الخاصة بالقروض مع ضرورة القيام بالتدبير النشيط لتلك الديون	في طور التفعيل
ضرورة تجاوز النقائص المسجلة على مستوى عقد التقاضي والاستشارة مع المحامي	في طور التفعيل
اتخاذ التدابير اللازمة من أجل ملائمة تدريجية لأليات حكامة الوكالة مع المبادئ العامة للميثاق المغربي للممارسات الجيدة لجكامة المؤسسات والمقاولات العمومية وضرورة تفعيل مصلحة مراقبة التدبير والتدقيق الداخلي التي ظلت شاغرة منذ إحداث الوكالة	في طور التفعيل